

بوتين تسلّم رسالة من صاحب السمو تضمنت دعوته لحضور القمة العربية - الأفريقية في الكويت

الكويت وروسيا ترحبان بالخطة الدولية لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية وتدعوان لعقد مؤتمر جنيف - 2 في أسرع وقت ممكن



الشيخ صباح الخالد خلال لقائه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (أ.ف.ب)

موسكو - وكالات: تسلّم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس رسالة خطية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد تضمنت دعوة لحضور القمة العربية الأفريقية الثالثة التي ستعقد بالكويت في نوفمبر المقبل.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إنه نقل رسالة من صاحب السمو الأمير الرئيس بوتين بصفته رئيساً لمجموعة الـ 20 لحضور القمة العربية الأفريقية.

وأضاف «أننا نتطلع إلى تلبية هذه الدعوة ومشاركة الرئيس بوتين بالقمة، حيث سيريد ذلك من عوامل نجاحها وأهميتها».

وأوضح أن رسالة صاحب السمو الأمير إلى الرئيس بوتين تضمنت كذلك العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها مشيراً إلى أنه بحث في موسكو الزيارة التاريخية المرتقبة لصاحب السمو الأمير ودورها في تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت وروسيا.

ووصف مباحثاته مع لافروف بأنها كانت «مفكرة» وتركزت على سبل تفعيل آليات التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والعملية والثقافية وغيرها بما يعود بالنفع على كلا الشعبين والبلدين الصديقين. وأشار الشيخ صباح الخالد

العسكري». وأكد ضرورة الإسراع في عقد مؤتمر دولي حول سورية «جنيف 2» معرباً عن أمه في أن تنجز الاتصالات الهادفة إلى عقد هذا المؤتمر عن نتائج إيجابية تساعد الشعب السوري في تحديد مستقبله بنفسه.

وأوضح أن «الكويت تعمل مع السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون على استضافة مؤتمر للمناقشة على أراضيها للتخفيف من معاناة الشعب السوري داخل سورية وخارجها».

ورداً على سؤال حول التقارب الأميركي الإيراني قال الشيخ صباح الخالد «إننا نرحب بأي اتصال بين دولة المنطقة والدول الكبرى لأن هذا يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة التي عانت من التوتر خلال العقود الماضية». بدوره قال وزير الخارجية الروسي إن محادثاته مع الشيخ صباح الخالد شملت مختلف جوانب التعاون الثنائي بين البلدين مشدداً على أن أحد المواضيع المهمة في هذا المجال هو تشجيع رجال الأعمال الروس والكويتيين على تنشيط لقاءاتهم وتعاونهم.

واعتبر لافروف «مثل هذه الاتصالات تزداد الحاحاً نظراً للحظوظ الطموحة التي طرحتها القيادة الكويتية في مجال تطوير البنية التحتية ووسائل النقل»، مؤكداً اهتمام بلاده بتكثيف الاتصالات مع الكويت في الإطار الثنائي وفي إطار التعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على حد سواء.

وقال لافروف إن «الأحداث تتطور في الشرق الأوسط

بسرعة ما يحتم علينا تبادل الآراء بشكل دوري وصريح مع أصدقائنا للمساهمة في الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات في هذه المنطقة الجغرافية المهمة». وأشار وزير الخارجية الروسي بالجهود التي تبذلها الكويت من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها المدنيون السوريون سواء داخل بلادهم أو خارجها. وأكد لافروف حرص روسيا على تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات مع الكويت التي كانت أول دولة خليجية تقسم علاقات دبلوماسية مع بلاده.

ووصف مباحثاته مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بأنها كانت «مفيدة» وتناولت مختلف جوانب التعاون الثنائي وسبل تشجيع الاستثمار. ودعا لافروف إلى استئناف عمل اللجنة الحكومية المشتركة الروسية - الكويتية لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي بين البلدين مؤكداً «أن هذا المنحى من التعاون يحظى بدعم الجانب الروسي الذي سيعمل على تطويره وإغتنائه».

وقال لافروف أن مباحثاته مع الشيخ صباح الخالد تناولت عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، معرباً عن دعم روسيا لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين بهدف التوصل إلى حل على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادئ مؤتمر مدريد وقرارات اللجنة الرباعية والمبادرة العربية

والاتفاقيات والتفاهات الثنائية. ورداً على سؤال أعرب لافروف عن ارتياحه لبدء مفاوضات هادفة بين إيران ومجموعة الدول الست لمعالجة أزمة ملفها النووي وكذلك فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية في سورية. وقال إن «هذه المعطيات تشق الطريق أمام ضرورة عقد مؤتمر دولي لتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، داعياً إلى ضرورة عدم وضع عراقيل أمام عقد مثل هذا المؤتمر.

وأكد دعم روسيا لعقد مؤتمر دولي جديد حول سورية من دون شروط مسبقة للوصول إلى حل للأزمة السورية، معرباً عن قناعة روسيا بضرورة مشاركة جميع الأطراف التي لها نفوذ وتأثير على الوضع في المؤتمر.

وقال «إن نجاح هذا المؤتمر يعتمد على مشاركة جميع الأطراف الفاعلة بما في ذلك إيران». وحذر من مغبة القيام بأي مغامرة خلال عملية تدمير الأسلحة الكيميائية في سورية، مشيراً إلى أن قرار مجلس الأمن الدولي 2118 لا يحمل النظام السوري فقط وإنما المعارضة ودول الجوار أيضاً مسؤولية أي انتهاك لحظر الأسلحة الكيميائية أو محاولة استخدامها.

وقال لافروف إن من يخرق الاتفاقية الدولية حول سلامة فريق مفتشي الأسلحة الكيميائية في سورية سينحصر المسؤولية لافتاً إلى أن موسكو والكويت ترحبان بالخطة الدولية لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية وتدعوان لعقد مؤتمر جنيف 2 في أسرع وقت من دون شروط

بماتنة وصلابة العلاقات بين البلدين والتي أطرها الزيارات المتبادلة بين المسؤولين على كل المستويات لافتاً إلى وجود اتفاقية وبرتوكولاً ثنائياً واستثمارات كويتية ساهمت في بلورة القاعدة القانونية التي تستند إليها علاقات الصداقة القديمة بين البلدين.

وأكد في هذا الصدد أن «الكويت تبحث عن مزيد من المجالات لتوسيع الاستثمارات في روسيا والاستفادة في الوقت نفسه من خبرات الشركات الروسية».

واستذكر الشيخ صباح الخالد

الإبراهيم: حسن استخدام مصادر المياه والتعامل مع توصيات الأمم المتحدة وقراراتها في هذا المجال



م.عبدالعزيز الإبراهيم أثناء اجتماعه مع وزير الفلاحة التونسي محمد بن سالم

بوابست - كونا: غادر وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الإبراهيم العاصمة الهنغارية بودابست أمس الأول بعد مشاركته في أعمال قمة المياه العالمية.

وكان في وداع الوزير الإبراهيم والوفد المرافق له في مطار بودابست الدولي القائم بأعمال سفارتنا لدى هنغاريا وزير السكرتير الثاني فوز الخالد وأركان السفارة الكويتية لدى هنغاريا.

وأعرب الوزير الإبراهيم في تصريح لـ «كونا» قبيل مغادرته عن أمه في أن تسهم القمة التي تستضيفها بودابست تحت عنوان «دور المياه والصرف الصحي في جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة»، في إيجاد مزيد من الحلول لرفع المعاناة عن عدد كبير من الأشخاص الذين يفتقدون المياه الصالحة للاستخدام وتحقيق أهداف المنشودة في المستقبل.

وقال الإبراهيم إن اللجنة القائمة على قمة المياه ستصدر توصيات تحت فيها القمة من جديد على ضرورة حسن استخدام مصادر المياه والتعامل مع توصيات الأمم المتحدة وقراراتها في هذا المجال، مشيراً إلى أن هذه التوصيات هي في الواقع نتائج للتقارير المرفوعة من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة المهتمة بعملية تحسين طريقة استخدام الموارد المائية وكيفية معالجتها.

وأكد أهمية مثل هذه المؤتمرات حيث تتم فيها الاستفادة من تجارب الدول المشاركة وهو ما حرصت عليه الكويت من خلال هذا الحضور الذي ستواظب عليه باستمرار، مشيراً إلى أن الكويت حرصت على مواكبة غالبية الندوات التي رافقت أعمال القمة وكانت مكثفة ومتخصصة في عمليات إدارة وترشيد الموارد المائية والحفاظ عليها.

كما حضر الوفد الكويتي ندوات مهمة تناولت مسألة كيفية الاستفادة من المياه المستهلكة سواء منها المخصصة للمصرف الصحي أو حتى المياه العادمة التي يستخدمها الإنسان والمياه التي تم استخدامها مرة أخرى بسبب ندرة المياه في العالم بشكل عام. وأشار الوزير الإبراهيم إلى أن «العديد من الدول تكلمت عن تجربتها في هذا المجال وقد استمعنا لها بتمعن وسنعمل على الاستفادة منها».

وفيما يتعلق بلقاءاته مع الوفود المشاركة في القمة أشار الوزير الإبراهيم إلى أنه أجرى سلسلة من اللقاءات مع العديد منها بغية الاستفادة من تجربتها، مشيراً إليها بالخصوص بالتجربة السنغافورية حيث تم الاتفاق على عقد لقاءات لاحقة مع المسؤولين في سنغافورة حول هذا الجانب وتكثيف اللقاءات معهم في المستقبل.

كما أشار إلى أنه أجرى لقاء وصفه بالبناء مع وزير الفلاحة التونسي محمد بن سالم حيث تم تبادل الآراء بشأن الأفكار الجديدة التي طرحتها القمة وكيفية الاستفادة منها. وذكر أنه اتفق مبدئياً مع الوزير التونسي على ضرورة تعزيز التعاون بين الجانبين.

أكد أنها ستركز على الجوانب الاقتصادية والتنموية للدول المشاركة الديحاني: الكويت قدمت كل التسهيلات من أجل إنجاح القمة العربية - الأفريقية



السفير عزيز الديحاني والسفير راشد الهاجري أثناء الاجتماع (ناصر عبد السيد)

عقدت لجنة تنسيق الشراكة العربية - الأفريقية المعنية بالتحضير للقمة العربية الأفريقية الثالثة اجتماعاً بمقر الجامعة العربية بمشاركة وفدي الترويكا العربية الأفريقية وممثلين عن الاتحاد الأفريقي والبلدين الصديقين.

وترأس وفد الكويت السفير عزيز الديحاني مندوباً الدائم لدى الجامعة العربية الذي أكد أن لجنة تنسيق الشراكة العربية - الأفريقية نظرت في الوثائق التي أعدتها لجنة الصياغة للقمة العربية - الأفريقية على مدى يومين خاصة ما يتعلق بالمشروع المقدم من الكويت حول مشروع إعلان القمة الختامي الذي سيجعل «إعلان الكويت» حيث ناقشته في إطار من روح التعاون بين الجانبين العربي والأفريقي بهدف إنجاح القمة باعتبارها هي البداية الحقيقية لبناء شراكة استراتيجية واقتصادية وعربية وأفريقية.

وأوضح الديحاني أن اللجنة الثلاثية المكونة من الكويت «الدولة المضيفة للقمة»، والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ستعقد اجتماعاً في الكويت 23 الجاري على أن تعقد لجنة التنسيق الخاصة بالشراكة العربية - الأفريقية اجتماعاً آخرها في الكويت يوم 13 نوفمبر المقبل قبيل الانطلاق الرسمي لأعمال القمة يوم 14 نوفمبر باجتماع كبار المسؤولين من الجانبين العربي والأفريقي. وأكد أن الكويت قدمت كل التسهيلات من أجل إنجاح هذه القمة التي ستركز على الجوانب الاقتصادية والتنموية وهو الشعار الذي ستحملة هذه القمة.

من جانبه، قال السفير راشد الهاجري سفيرنا لدى جمهورية إثيوبيا والمندوب الدائم لدى الاتحاد الأفريقي إن اللجنة أنجزت الوثائق الخاصة التي ستصدر عن القمة العربية - الأفريقية سواء ما يتعلق بمشروع إعلان الكويت أو مشاريع القرارات المتعلقة بالمحاور الثمانية التي ستناقشها القمة. وقال إن هذه الوثائق ستترفع إلى اجتماع كبار المسؤولين من الجانبين العربي والأفريقي والمقرر عقده في الكويت يوم 14 نوفمبر المقبل في بداية سلسلة الاجتماعات التي تسبق أعمال القمة المقررة يومي 19 و20 نوفمبر القادم.

وأضاف أن نتائج الاجتماعات التي عقدها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة مع عدد من نظرائه العرب والأفارقة قد انعكس بشكل إيجابي على الأجواء التحضيرية للقمة والتي ستكون قمة اقتصادية تنموية بحثة تحقق مصالح الشعوب العربية والأفريقية، مشيراً

الكويت تؤكد دعم تدابير الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة القانون

نيويورك - كونا: أكدت الكويت دعمها لكل التدابير المتخذة لتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة القانون وما ورد في تقرير الأمين العام من أهمية تعزيز الربط بين سيادة القانون وكل ركيزة من ركائز الأمم المتحدة الأساسية وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

جاء ذلك في كلمة عضو البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة السكرتير الأول سعود الحربي في كلمته أمام الدورة الـ 68 العامة للجنة السادسة (المسائل القانونية الدولية) أول من أمس حول البند 83 بعنوان «سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي». وقال الحربي إنه «على الصعيد الوطني نجد أن المجتمعات التي تحظى بالأمن والسلام هي التي تحتكم إلى دستور وقوانين تكفل المساواة والعدالة بين أفرادها وتؤكد على احترام حقوق الإنسان».

وأشار إلى أن الكويت تتمتع بدستور تم وضعه عام 1962 «ويعد قصة طويلة من التطور السياسي في تاريخ الكويت ناقلاً بلادنا إلى مرحلة المؤسسات ووضعها على قائمة الدول التي ارتضت المسيرة الديمقراطية والحريات». وأوضح أن دستور الكويت تضمنت مواد نظام الحكم وكفالة الحريات العامة والحقوق المدنية والأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

على الصعيد الدولي، قال الحربي إنه لا بد من إسناد سيادة القانون إلى المبادئ العامة للقانون الدولي وأسس العدالة ولا بد من خضوع العلاقات الدولية لحكم القانون

وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وأن يكفل القانون للشعوب حق تقرير مصيرها. وقال إن قضية الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز التحديات لمبدأ سيادة القانون على الصعيد الدولي حيث عجزت الأمم المتحدة عن حل هذه القضية التي مضي عليها أكثر من ستة عشر عاماً ما ساهم في تعقيدها وجعل إسرائيل تتمدد في سياساتها الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني واعتقال الآلاف من أبنائه في السجون الإسرائيلية ما يعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

في هذا الصدد، أشار الحربي إلى أن الكويت تتمتع بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأميركية لإحداث انفراجة في عملية السلام وتأمل مواصلة الجهود للضغط على إسرائيل لحملها على قبول قرارات الشرعية الدولية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، قال الحربي إن استخدام العنف في سورية يشكل عقبة في طريق الجهود التي تبذل على المستوى الإقليمي والدولي لإيجاد حلول لهذه الأزمة. وشدد على أن مجلس الأمن مطالب اليوم بحفن دماء الشعب السوري وتحقق مطالبه المشروعة في إصلاحات اقتصادية وسياسية توفّر له الحياة الحرة والعيش الكريم وتعيد لسورية الأمن والاستقرار.

..وتوقع «اتفاقية ميناماتا» حول استخدام الزئبق وانبعاثاته في مؤتمر للأمم المتحدة

طوكيو - كونا: وقعت الكويت معاهدة دولية تحمل اسم «اتفاقية ميناماتا» لمراقبة استخدام وتجارة الزئبق لمنع الاضرار الصحية والتلوث البيئي الناتج عن هذا المعدن السام.

ووقع سفيرنا لدى اليابان عبدالرحمن العتيبي اتفاقية ميناماتا نيابة عن الحكومة الكويتية أول من أمس والتي اعتمدت بالإجماع في مؤتمر دولي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقال العتيبي في تصريح لـ «كونا» إن «اتفاقية ميناماتا تعد خطوة مهمة جداً لوقاية من أضرار الزئبق الذي قد يسبب تلفاً في المخ أو الإعاقة الذهنية أو عيوباً في الولادة أو الوفاة». وأوضح أنه بموجب المعاهدة التي ستدخل حيز التنفيذ بعد 90 يوماً من تصديق 50 دولة عليها سيتم حظر عمليات استخراج الزئبق في غضون 15 سنة، كما سيتم حظر تصنيع

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من المتوقع أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ في عام 2020.

من جهته، أكد وزير البيئة الياباني نوبوتيرو إيشيهارا الذي ترأس المؤتمر بعد اعتماد المعاهدة أن اليابان ستعمل بجد لكي تصدق العديد من البلدان على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.



السفير عبدالرحمن العتيبي خلال توقيع اتفاقية ميناماتا